ضمان الاستقرار

أحمد سعداوي

على الرغم من كل الانتقادات التي تطاول الحكومة العراقية بشأن جديّتها في مسائل الإعمار والتنمية، ووعودها بتوفير الطاقة الكهربائية في هذا الصيف، أو تباهيها بـ«الاستقرار» الذي تحقّق في العراق، والذي تعتبره نقطة انطلاق باتجاه مشاريع تنموية، لكنني لا أنتقد من يشجّعها ويشيد بما تقدّمه، حتى لو كان دون مستوى الطموح، على أمل أن تتزايد الإنجازات والنجاحات.

الاستقرار ضروري لأي تنمية في البلاد، وهو البوابة لأي نجاحات تتحقّق على الأرض ويلمسها المواطن، وقد تعلّل رؤساء وزراء سابقون بعدم استقرار الأوضاع في العراق التي منعتهم من تنفيذ وعودهم بالتنمية، ولكن السؤال الذي ينبغي أن يُطرح: ما هو شكل الاستقرار المتحقّق في العراق اليوم، وما مدى صلابته وعمقه؟ المستوى الأولي للاستقرار حقّقته القدرات الأمنية العراقية، وملاحقتها للإرهاب وخلاياه، وهو ما جعل الحياة الليلية في بغداد والعديد من مدن العراق تعود إلى سابق عهدها، وتنتعش الأسواق والمطاعم والأماكن الترفيهية. ولكن هذه القدرات الأمنية الجبّارة تصاب بالشلل فوراً حين تعتدي جماعة مسلّحة على مطعم وتحطّم زجاجه وتروّع المواطنين، وتسجل كاميرات المراقبة وجوههم ونوع عجلاتهم وأرقامها، ثم لا يُلقى القبض على أيّ أحد.

يتوقف الاستقرار المتحقّق على مزاج الجماعات المسلّحة، فهي إن رغبت في الهدوء كان هدوءاً، وإن أرادت إقلاق الوضع العام فإنها تعيد الناس إلى بيوتهم خوفاً وفزعاً، بينما تتفرّج الجهات الأمنية ولا تحرّك إصبعاً ضدّها. وهذا أمرٌ يشهد عليه المواطنون العاديون بصورة دائمة.

كان أحد أقاربي يعمل في الشرطة الاتحادية خلال أحداث العنف الطائفي ما بين 2005 و2007، وكان وقتها يقول لي، منزعجاً وحزيناً: إن وظيفتهم في تلك الفترة أنهم كانوا «جنّازة»، أي حاملي جثّامين. فهم لا يقدرون على إنهاء العنف الطائفي، وإنما يكتفون بجمع جثث الضحايا من المشاريع وإرسالها إلى مشرحة الطبّ العدلي. للأسف، ما زالت هذه الوظيفة فاعلة، فحوادث قتل عديدة حصلت خلال هذا العام، وارتكبها أفراد ينتمون إلى جماعات مسلّحة، قيّدت ضدّ مجهول. وجاء رجال الشرطة وحملوا الجثث إلى المشرحة، وانتهى الموضوع. النقطة العميقة في الاستقرار الضروري لأي تنمية هي بتحقّق الاستقرار المجتمعي، حين يرى كلّ مواطن، بغضّ النظر عن خلفيته الإثنية، أنه محمي من القانون، وأنه قادر على الترافع في محاكم الدولة لأخذ حقّه من المعتدين، ولا يكون هذا إلا بتفعيل القوانين الموجودة لا بإهمالها كما يجري اليوم، حيث تجرّم المادة 372 من قانون العقوبات العراقي من يعتدي على طائفة دينية أو يحرّض على الكراهية ضدّها. وينصّ الدستور العراقي على حماية حقوق الإنسان ومكافحة كل أشكال التمييز والعنف. لم تحرّك الأجهزة التنفيذية العراقية ساكناً، وهي تشاهد، مع ملايين العراقيين، على مواقع التواصل الاجتماعي، كيف أن مجموعات تابعة لأحزاب مسلّحة قامت بجولات في الأعظمية عند مرقد أبي حنيفة وفي منطقة الشيخ عمر، قرب مرقد الكيلاني، وكذلك وسط الموصل، وكلها مناطق ذات غالبية سنّية، وظلت هذه المجموعات تهتف بشعارات طائفية فيها تحقير واستفزاز عاليان، على هامش الاحتفالات بعيد الغدير.

الضرر الذي فعلته هذه الشعارات القبيحة، خصوصاً أنها تضخّمت وتوسّع تأثيرها في مواقع التواصل، يلغي سنوات من عمليات رأب الصدع بين المجموعات السكانيّة العراقية، ويجب على الحكومة العراقية ألّا تتجاهله وكأنه لم يحدُث. لأن تغذية الكراهيات يضرب في أسس الاستقرار المجتمعي، ويعدو بعدها الحديث عن التنمية وجلب الاستثمارات وإقامة المشاريع الكبرى خالياً من المعنى. القوانين والمواد الدستورية الجميلة والمهمة تبقى حبراً على ورق من دون إرادة وطنية لتفعيلها، وخير دليل على ذلك أن العراق كان قد وقّع على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في 18 فبراير/ شباط 1969، والذي يتعهد بحماية الحريات والحقوق المدنية والسياسية، ولكن العراق انحدر بعدها إلى مجازر تجاه المعارضين، خلال النصف الثاني من عقد السبعينيات ثم دخلنا في ثلاث حروب مدمّرة.

في معنى رئاسة يسارية يهودية المكسيك

محمد طيفوري

كان الشهر الماضي (يونيو/ حزيران) انتخابيا بامتياز، إلى درجة أن تزاحم المحطات الانتخابية في أكثر من دولة غطى على تفاصيل كثيرة حملتها صناديق الاقتراع في أكثر من واقعة انتخابية، فقد شهدت المكسيك مثلا انتخابات تاريخية، هي الأكبر من حيث عدد الناخبين (98 مليونا) والمرشحين (21 ألفا)، لاختيار رئيس البلاد وأعضاء المجلس التشريعي (628) وحكام الولايات (تسعة) وأزيد من 19 ألف مسؤول محلي.

عاكست الانتخابات هناك موجة اليمين المتطرف المتنامية في العالم، بتأكيد استمرارية سيطرة اليسار على السلطة في ثاني أكبر اقتصاد في أميركا اللاتينية، عقب فوز كلوديا شينباوم، المرشحة باسم الحزب الحاكم؛ حركة التجديد الوطني (موريينا)، بنسبة 59,57%، وهي أعلى نسبة في تاريخ المكسيك، متقدّمة بفارق كبير عن سوتشيتل غالفيز؛ مرشحة ائتلاف المعارضة التي حلت ثانية، بنسبة 27,45% من إجمالي الأصوات. بهذا الفوز، يعزّز اليسار صعوده في أميركا اللاتينية، بضمان البقاء في الحكم ست سنوات أخرى، ما يعني تمدّد قوس اليسار من المكسيك إلى البرازيل وكولومبيا وتشيلي.

تصبح كلاوديا شينباوم أول امرأة تفوز بالرئاسيات في أميركا الشمالية، والسيدة الأولى في رئاسة جمهورية المكسيك التي تجاوزت مائتي عام، على اعتبار أن البلاد نالت الاستقلال عام 1821. بذلك، تنضم البلاد إلى قائمة الدول 11 التي حكمتها أو تحكمها النساء في المنطقة، بالرغم من هيمنة الثقافة الذكورية في المكسيك، فالبلد يسجل تفاوتات عميقة على النوع الاجتماعي، فاحتدت بيانات الأمن الوطني تفيد بمقتل 2580 امرأة في المكسيك، عام 2023.

آثار فوز شينباوم سجلا على الصعيدين، الداخلي والخارجي، فالرئيسة الجديدة ذات خلفية يهودية؛ أبواها يهوديان من أوروبا الشرقية، في دولة ذات الأغلبية الكاثوليكية، لا يزيد اليهود فيها عن 60 ألفا من أصل 130 مليون نسمة، ما جعل أصواتا داعمة لإسرائيل تهلل للفوز، معتبرة ما حدث إنجازا، على اعتبار السيدة ثاني رئيس يهودي يحكم في أميركا اللاتينية، بعد الرئيس الأرجنتيني خافيير ميلي الذي شاع تحوله إلى اليهودية.

شكل موقف الحكومة المكسيكية من العدوان على غزّة، عقب التقدّم رسميا بطلب التدخل في قضية تهمة الإبادة الجماعية التي رفعتها جنوب أفريقيا ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية، معطىً عزّز السجال حول تأثير دبانة شينباوم على بوصلة الدبلوماسية في مكسيكو. خصوصا، مع تضارب الأقاويل حيال المسألة، فتارة تقدم نفسها «امرأة مؤمنة، لكنها لا تنتمي إلى أي دين»، فهي بذلك غير ملتزمة دينيا. وتارة أخرى تصر على إثبات الانتماء، كما ذكرت في مناسبة يهودية، «لقد نشأت بدون دين، هكذا ربتني والدي، لكن من الواضح أن الثقافة اليهودية تسري في دمي».

لا تنكر «اليهودية البلغارية»، كما تصفها المعارضة، أصولها اليهودية، لكنها تبقى يهودية بالاسم فقط، فهي يسارية متشدّدة، تفصلها مسافة واضحة عن الحركة الصهيونية، فقد اشتهرت بتوقيع رسالة تدين فيها هجمية الاحتلال الصهيوني في فلسطين. ثم إن كلوديا شينباوم، بحسب مراقبين، تلميذة الرئيس المنتهية ولايته، أندريس مانويل لوبيز أوبرادور، المعروف بعدائه الشديد لإسرائيل، فكلاهما من نفس الحزب «موريينا»، بذلك يكون الانقلاب في المواقف لصالح إسرائيل، كما يروّج بعضهم لذلك، امرأ في غاية الصعوبة. يمثل بقاء الرئيسة رهينة إرث سلفها أوبرادور أبرز التحدّيات التي تواجهها داخليا، فبقاؤها أسيرة مشروعه المعروف بـ«التحول الرابع»؛ أي الاهتمام بالبرامج الاجتماعية على حساب إنفاذ القانون، يحولها إلى نسخة منه، فيما المكسيك بحاجة ماسة إلى مواجهة التحديات الأمنية، فخلال السنوات الخمس الأخيرة ارتفع معدل الجرائم والابتزاز بنسبة 50% في البلاد، ما يفرض قطيعة مع نهج أوبرادور على مجاراته في هذا الميدان، ولا شك في أنّ استنفار الطاقة كلها في هذا الميدان، بما فيها طاقة «النخب الثقافية السياسية»، واختزال الثورة إلى فصائل إسلامية مسلحة كان عملاً ينتمي إلى دائرة الحماقة، وقد حطّمها تدريجياً، لأنه لم يترك أي مساحة أو أهمية للعمل السياسي/ المدني المنظّم أو لأيّ عمل آخر، فعندما تحقّقت الهزيمة العسكرية لم يجد السوريون بين أيديهم ما يمكن أن يسند طموحهم إلى دولة وطنية ديمقراطية. لا توجد سوى غرف الواتس وبعض المؤسسات التي قد تطير بنفخة. هذا يعني اليوم ضرورة الإقرار بأنّه لا توجد حلول سريعة للكارثة السورية كما نرغب ونشتهي، ومن ثمّ يغدو مهمّاً تأكيد أهمية الأعمال التأسيسية، لكن هذا لا يعني حكماً إدارة الظهر للحظة الراهنة والابتعاد عن العمل فيها، بل يعني الاقتناع بأنّ أيّ أعمال نبدأ بها اليوم لن تثمر سريعاً، فلسنا الفاعلين الوحيدين في الواقع السوري، ويعني أيضاً أن نضع في حسباننا ضرورة تحسين ميزان القوى الوطني العام؛ بحشر بعضهم ميزان القوى في الحيز العسكري، في حين أنّ المطلوب هو تعديل ميزان القوى بمعناه الشامل: بالدرجة الأولى والأهم سياسيًا وثقافيًا وإعلاميًا ومدنيًا، ربما بستكون أمام حلّ تسووي، عاجلاً أم آجلاً لمصلحة النظام السوري، لكنه سيكون حلًا مؤقتًا بالضرورة كونه لن يقترب من المشكلة المركزية، ما يعني أهمية تصنيع مسارات تغيير حقيقية مغايرة لمنطق الحلّ التسووي ونتائجه التي لا تصبّ في مصلحة سورية والسوريين.

> المكسيك بحاجة ماسّة إلى مواجهة التحديات الأمنية، فخلال السنوات الخمس الأخيرة ارتفع معدل الجرائم والابتزاز بنسبة 50%

المسار الثقافي التنويري؛ سورية في حاجة إلى مبادرة نوعية من مجموعة من المثقفين السوريين المهمومين بالشأن العام لإطلاق سيرورة صناعة رأي عام سوري بشأن عدة قضايا ذات العلاقة ببناء الهوية الوطنية الديمقراطية السورية، وصناعة الروح الوطنية وتحفيزها، وتقديم رؤى عقلانية تجاه قضايا خلافية تتسبب بتشظي الحقلين، السياسي والمجتمعي، وتمزّق الروح السورية، مثل قضية الإثنيات والقوميات وقضية العلاقة بين الدين والدولة، إضافة إلى انتزاع حق رئيسي في مراقبة أداء الحقل السياسي السوري، المسار السياسي؛ من الحكمة أن نركّز في أحسن الأحوال، أي التفاوض على النتائج التي ترتبت على عدوانه على السوريين بعد مارس/ آذار 2011 وحسب؛ مثل: عودة اللاجئين، الإفراج عن عدد من المعتقلين، الإعمار... إلخ، وليس التفاوض على وجوده وبنيته وطبيعته، طامحًا إلى تحويل المعارضات إلى مجموعات مشاركة في «مكافحة الإرهاب»، تماماً كما عملت إسرائيل على تحويل السلطة الفلسطينية، برضاها أو رغماً عنها، إلى دور كهذا. هذا يعني أن باب إحداث التغيير من خلال التفاوض كان مغلقاً، وسيظل كذلك، بحكم موازين القوى بداية «التحول الرابع» بعد التحولات الثلاثة الكبرى (حرب الاستقلال وحرب الإصلاح والثورة المكسيكية) في تاريخ المكسيك، أن يغادر الحياة السياسية بسهولة، فالرجل بالكاد أسس حركة التجديد الوطني «موريينا»، عام 2014، عنوانها العريض تعزيز مسلسل التحرر من قبضة الهيمنة الأميركية، بخلق مسافة تحول والاصطدام معها، في إطار مشروع تحرري عابر لدول أميركا اللاتينية، بعد انسحابه من حزب «الثورة الديمقراطية» الذي كان من مؤسسيه أيضا عام 1989. واستطاع الحزب الاكتساح، في غضون عشر سنوات فقط، بعد حصوله على الأغلبية في البرلمان والفوز في 24 ولاية من أصل 32 في الجمهورية.

تلكم بعض التحديات التي تنتظر كلوديا شينباوم؛ عالمة الفيزياء التي جعلت المكسيك على اعتاب «زمن النساء»، فهل تسعفها قواعد وقوانين الفيزياء في إيجاد حلول فعالة لأقوى خامس عشر اقتصاد في العالم، وتجاوز أزمات السياسة والمجتمع في واحد من أعرق الأنظمة الديمقراطية في القارّة الأميركية، فتاسيس الولايات المتحدة المكسيكية يعود إلى عام 1810.

(كاتب مغربي)

صناعة مسارات التغيير في سورية

حازم نهار

هناك فكرة رئيسة أكّدت أهميتها مرّات عدة، منذ آذار/ مارس 2011، تتمثّل باهمية السياسة وبناء الحقل السياسي، وأولويته على أنواع النشاط الأخرى، ولا سيّما في لحظة سياسية تتطلّب تصنيع بديل سياسي لما هو قائم. لكنّ أوهام إسقاط النظام في سورية سريعاً، على طريقة ما حدث في ليبيا ومصر، كانت قد سيطرت على الوعي العام، ولا سيّما وعي الأغلبية في «النخبة الثقافية السياسية» السورية، ما أدّى إلى الإعلاء من شأن الثورة والحطّ من قيمة السياسة أو النظر إليهما بوصفهما قطبين متعارضين. وفي مرحلةٍ لاحقة، أصبح صوت السلاح هو الأعلى (احتزال الثورة بالعسكرة) ردًا على جرائم السلطة السورية، ما منع السوريين من فرصة التأمل في مسار ثورتهم وإعادة ترتيب أوراقهم استعداداً لمواجهة من نوع آخر، مواجهة حقيقية وفاعلة. لكن بدءًا من أوائل عام 2014 على أقل تقدير أصبحنا أمام حالة من انهيار الأوهام السوري العام الذي تجلّى بتكرار التجارب المحكومة سلفًا بالإخفاق، وبالإصرار على السير في الطرق المسدودة وغير المنتجة ذاتها. على المستوى السياسي، كان جميع ما انتجه السوريون ينحصر في الاستجابة للحظات سياسية مؤقتة وحسب؛ أي استجابة لمعطيات ومتطلبات إقليمية ودولية في لحظة ما، ولذلك لم يكن لدينا منتوج سوري واحد لديه القابلية الذاتية للاستمرار والفعل، ما حوّلنا تدريجيًا إلى أداة بيد الخارج. يمكن تسمية هذا النمط من الأداء السياسي بالممارسة التجارية للسياسة القائمة على الفهلوة والشطارة واقتناص الفرص في لحظةٍ ما، بينما تسعى الممارسة الصناعية للسياسة، إن جاز التعبير، لبناء أعمال متأنية لديها القابلية لإحداث التراكم، ولديها القدرة على الصمود، ما يحوّلها تدريجًا إلى جزء أصيل من الواقع ومن ميزان القوى.

يعلم من يتوافر لديهم حدٌّ أدنى من المعرفة بالنظام السوري أنّ طبيعته لا تسمح بالتفاوض، وأنّ موافقته المعلنة في لحظةٍ ما تأتي في سياق تلبية بعض الضغوط الخارجية عليه، ليلجأ بعدها إلى المماطلة منتظراً توافر أوضاع وأحوال دولية وإقليمية تسمح له بالتنصّل من أيّ التزامات. ولا بدّ من الإقرار بخبرته الواسعة في التفاوض والمناورة والالتفاف وتجنّب الضغوط. ويمكن القول إنّ أيّ مفاوضات بين النظام والمعارضات السورية ستكون مشابهة للمفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين (والعرب عموماً) إن جاز التعبير، من حيث آلياتها ونتائجها، فهو يسعى دائماً إلى خفض مستوى ما سيجري التفاوض بشأنه، فيفاوض الدول والمعارضات على «إزالة آثار عدوانه» في أحسن الأحوال، أي التفاوض على النتائج التي ترتبت على عدوانه على السوريين بعد مارس/ آذار 2011 وحسب؛ مثل: عودة اللاجئين، الإفراج عن عدد من المعتقلين، الإعمار... إلخ، وليس التفاوض على وجوده وبنيته وطبيعته، طامحًا إلى تحويل المعارضات إلى مجموعات مشاركة في «مكافحة الإرهاب»، تماماً كما عملت إسرائيل على تحويل السلطة الفلسطينية، برضاها أو رغماً عنها، إلى دور كهذا. هذا يعني أن باب إحداث التغيير من خلال التفاوض كان مغلقاً، وسيظل كذلك، بحكم موازين القوى التي تميل بقوة إلى مصلحة النظام، ولا سيّما أنّه بدا واضحاً، منذ خمس سنوات على الأقل، أنّ المسار العام للوضع السوري يذهب في اتجاه عودة سيطرة النظام على كامل حدود الدولة السورية بالتوازي مع التطبيع العربي والإقليمي والدولي المتدرّج للعلاقات معه.

إدراك المسارات العامة للواقع أمر مركزي كي نغادر ساحة الأوهام والشعارات. لقد جرّ النظام السوريين إلى العسكرة وانجرّوا معها، لأنه يعلم بعدم قدرتهم في أيّ استنفار الطاقة كلها في هذا الميدان، بما فيها طاقة «النخب الثقافية السياسية»، واختزال الثورة إلى فصائل إسلامية مسلحة كان عملاً ينتمي إلى دائرة الحماقة، وقد حطّمها تدريجاً، لأنه لم يترك أي مساحة أو أهمية للعمل السياسي/ المدني المنظّم أو لأيّ عمل آخر، فعندما تحقّقت الهزيمة العسكرية لم يجد السوريون بين أيديهم ما يمكن أن يسند طموحهم إلى دولة وطنية ديمقراطية. لا توجد سوى غرف الواتس وبعض المؤسسات التي قد تطير بنفخة. هذا يعني اليوم ضرورة الإقرار بأنّه لا توجد حلول سريعة للكارثة السورية كما نرغب ونشتهي، ومن ثمّ يغدو مهمّاً تأكيد أهمية الأعمال التأسيسية، لكن هذا لا يعني حكماً إدارة الظهر للحظة الراهنة والابتعاد عن العمل فيها، بل يعني الاقتناع بأنّ أيّ أعمال نبدأ بها اليوم لن تثمر سريعاً، فلسنا الفاعلين الوحيدين في الواقع السوري، ويعني أيضاً أن نضع في حسباننا ضرورة تحسين ميزان القوى الوطني العام؛ بحشر بعضهم ميزان القوى في الحيز العسكري، في حين أنّ المطلوب هو تعديل ميزان القوى بمعناه الشامل: بالدرجة الأولى والأهم سياسيًا وثقافيًا وإعلاميًا ومدنيًا، ربما سنكون أمام حلّ تسووي، عاجلاً أم آجلاً لمصلحة النظام السوري، لكنه سيكون حلًا مؤقتًا بالضرورة كونه لن يقترب من المشكلة المركزية، ما يعني أهمية تصنيع مسارات تغيير حقيقية مغايرة لمنطق الحلّ التسووي ونتائجه التي لا تصبّ في مصلحة سورية والسوريين.

المسار الثقافي التنويري؛ سورية في حاجة إلى مبادرة نوعية من مجموعة من المثقفين السوريين المهمومين بالشأن العام لإطلاق سيرورة صناعة رأي عام سوري بشأن عدة قضايا ذات العلاقة ببناء الهوية الوطنية الديمقراطية السورية، وصناعة الروح الوطنية وتحفيزها، وتقديم رؤى عقلانية تجاه قضايا خلافية تتسبب بتشظي الحقلين، السياسي والمجتمعي، وتمزّق الروح السورية، مثل قضية الإثنيات والقوميات وقضية العلاقة بين الدين والدولة، إضافة إلى انتزاع حق رئيسي في مراقبة أداء الحقل السياسي السوري.

المسار السياسي؛ من الحكمة أن نركّز بوصلتنا على إعادة بناء السياسة بوصفها مسألة جوهرية، فأول الحياة سياسة وآخرها سياسة. لعل أهم ما يمكن القيام به في هذا السياق بناء حقل سياسي سوري متماسك له قواعده ومحدّداته وضوابطه ومرجعاته التي تنظّم العمل السياسي، وتراقب أداء العاملين في الحقل السياسي، ولا سيّما بعد سيطرة قانون التشظي والتفسخ على كثر من عشر سنوات. على الرغم من أن القوى السياسية الحاضرة في المشهد السوري صغيرة وضعيفة في معظمها، وعلى الرغم من أوزانها وأدوارها غير الفاعلة حالياً، إلّا أنّ بناء الدولة الوطنية الديمقراطي يتوقّفان، في الحصيلة، على نمو القوى السياسية وفاعليّتها.

> اغلبية المنظّمات السورية الحالية تفتقد صفتي الكفاحية والتطوّعية المركزيتين في صناعة مجتمع مدني؛ فكثير منها أقرب إلى بنية الشركات الخاصة

المسار المدني؛ لا تشكّل المنظمات القائمة مجتمعاً مدنيّاً سوريّاً حقيقياً، لأنّ أغلبية المنظمت السورية الحالية تفتقد صفتي الكفاحية والتطوّعية المركزيتين في صناعة مجتمع مدني؛ فكثير منها أقرب إلى بنية الشركات الخاصة وأدائها بحكم أن أعضاءها جميعهم موظفون، ويكاد يقتصر المستفيدون منها على أعضائها وحسب، وتذهب نتائج عملها غالباً إلى الداعمين، ولا تؤثر في، أو تتفاعل مع، المجتمعات السورية التي تعمل فيها، فضلاً عن تشظيها وتأثرها باعتبارات دينية وطائفية وإثنية وأيديولوجية.

المسار الاقتصادي؛ تحتاج سورية إلى ما يشبه المعجزة الاقتصادية، ولا شكّ في أنّ أي عمل يخدم في تنظيم صفوف الاقتصاديين ورجال الأعمال السوريين، وتشاركهم على أساس الوطنية الديمقراطية من جهة، ورسم مسار لنهوض اقتصادي سوري ومستلزماته من جهة أخرى، يمكن أن يساهم في التخفيف من حدة الكارثة.

المسار العسكري؛ تشكّل عملية بناء جيش وطني سوري موحّد جزءاً مركزيّاً من بناء الدولة الوطنية الديمقراطية، لأنّ الجيش هو إحدى أدوات إخراج الجماعات المسلحة والجيوش الأجنبية، وضمان سلامة الأرض السورية، لكن عملية بناء هذا الجيش ستكون، اليوم ومستقبلاً، رهينة الصراع الإقليمي الدولي ومتطلباته، ما لم تحدث مبادرة عسكرية سورية، بدفع من الحقول السياسية والمدنية والاقتصادية السورية، لضمان قيام الجيش بدوره المأمول المتوافق مع النظام الوطني الديمقراطي.

أخيراً، لا شك في أنه سيكون لتماسك هذه المسارات وتنظيمها دور في تعديل ميزان القوى نسبياً، وسيؤثر في مسارات اللحظة الراهنة، في حال حدوث تفاوض، ولو بدرجة بسيطة، على وقع ضغوط إقليمية ودولية بدرجةٍ ما، لكن بالتأكيد سيكون له الدور الأكبر مستقبلاً في بناء الدولة الوطنية الديمقراطية والروح السورية.

(كاتب سوري في الدوحة)

عراف المُخبِر السرّي

إياد الدليمي

بين يديّ عمل أدبي غير منشور بعنوان «المُخبر السرّي» أرسله إليّ أديب وصحافي عراقي شاب دفعته ظروف عمله ليكون قريباً من السجون. عمل أدبي يُؤرّخ ويُوثّق مرحلة قاتمة من تاريخ هذا البلد، الذي تتنازعه المراحل القاسية، وكأنّها قدره الذي لا فكاك منه.

ستتعرّف في «المُخبر السرّي» إلى حياة عراقيين كثيرين وجدوا أنفسهم وراء القضبان، لا لشيء، سوى لتهمة بائسة أطلقها عليهم مُخبر سرّي يعمل لدى الحكومة، تعرف، قبل غيرها، أنّه أداة للقمع، أداة للموت والاعتقال وتصفية الخصوم، فكثيرون من ضحاياه لم يقترفوا ذنباً، ولم تكن لهم علاقة بما شهده هذا البلد في مدار عقدين، منذ اللحظة التي فتحت فيها دبّابات المُحتلّ الأميركي دار السلام، مبشّرة العراقيين بزمن الديمقراطية والحرّية.

هنا سجنٌ مضى على اعتقاله أكثر من عقد ونِصف، حُبس احتياطياً من أجل عقد القنلة العربية في بغداد عام 2012. لاحقاً، وعقب انتهاء القضية، لم يفرج عنه، بل بدأ يتحوّل رقماً، اختفى الاسم وصار يباع ويشترى بين ضبّاط السجون، بعد أن ألصقت به تهمةٌ وصدرت في حقّه مُذكّرة اعتقال، وهو الذي كان قد أمضى نحو ثلاثة أعوام في السجن، ثمّ لاحقاً، وبعد اعترافات انتُزعت تحت سياط التعذيب، حُكم عليه بالإعدام، وربّما نُفّذ فيه الحُكم أو ليس بعد، إلّا أنّه في الحالتين لم يعُد موجوداً، بل ينتظر أن ينتهي فصل معاناته حتّى لو كانت النهاية أن يتدلّى مشنوقاً من حبال الموت التي نصبها للعراقيين نظامهم «الديمقراطي».

شهدت سجون العراق خلال الشهرين الماضيين أوسع حملة إعدامات نفّذتها الحكومة العراقية منذ أعوام، إعدامات طالت ابرياء، باتفاق الجميع، وقّع تنفيذها الرئيس العراقي، عبد اللطيف رشيد، بعد أن امتنع من سبقه، من فؤاد معصوم إلى برهم صالح، عن توقيع مثل هذه المراسيم لأنّهم يعرفون، قبل غيرهم، أنّ غالبية من تصدُر في حقّهم أحكام الإعدام أبرياء، وأنّ واقع السجون العراقية مُزرٍ وأنّ العدالة فيها أكذوبة.

قبل أيام، صدّر تقريرٌ من المفوّض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتّحدة بشأن واقع السجون العراقية وحملة الإعدامات المتسارعة، التي تنفّذها السلطات العراقية، وهو ربّما أكثر التقارير الأممية وصفاً للواقع واقساها على حكومة بغداد، إذ وصف الخبراء الأمميون حملة الإعدامات تلك بأنّها قد ترقى إلى جرائم ضدّ الإنسانية.

يضيف التقرير، الذي استفزّ حكومة بغداد حتّى سارعت لتشكيل لجنة للردّ عليه، أنّ هناك نحو ثمانية آلاف عراقي ينتظرون تنفيذ حُكم الإعدام فيهم. ولا تنقضي عجائب الحُكم الديمقراطي في العراق عند هذا الحدّ، فهناك معاناة لم يتطرّق إليها تقرير المفوّض السامي لحقوق الإنسان، معاناة مُستمرّة منذ عقدين ونَيّف، تتلخّص في أنّ غالبية من يتعرّضون لعمليات الإعدام هم من أهل السُنّة، ومعظمهم محكومون بتهم الإرهاب، جاءت بهم وشايات المُخبر السرّي، في حين أنّ هناك آلافاً أخرى من هذا المُكوّن جرى تغييبهم منذ نحو عقد إبّان عمليات التحرير التي نفّذتها القوّات الحكومية والمليشيات ضدّ عناصر تنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

لم يتحوّل القضاء في العراق أداةً في يد السلطة السياسية فحسب، وإنّما أيضاً في يد سلطة الأحزاب المُتنفّذة وميليشياتها، التي تمتلك كثيراً من النفوذ السياسي والأمني والعسكري داخل العراق، فرغم أنّ عشرات الجرائم ترتكبها يومياً عناصر هذه المليشيات، إلا أنّ هذا القضاء لا يُجرؤ على محاكمة أيّ عنصر من عناصر تلك المليشيات أو اعتقاله.

لا يبني القضاء العراقي بوضعه الحالي دولة، فمُقترح عضو الكونغرس الأميركي مايك والتز، الذي لم يتحوّل بعد قانوناً، ينصّ على فرض عقوبات على القضاء العراقي، فائق زيدان، ومجلسه القضائي، بالدفاع عن مصالح إيران، ومساعدة المليشيات الموالية لها، للحصول على موطئ قدم في البلاد، وهو المُقترح الذي دفع كلّ مكونات العملية السياسية في العراق إلى إدانته ورفضه، لأنّها تستشعر خطورة هذه الخطوة التي تدينهم أيضاً، لا تدين القضاء فحسب.

تتعالى صرخات عوائل المسجونين في العراق منذ سنوات من دون أيّ صدىً لدى الحكومة وسلطاتها التنفيذية والقضائية، فحتّى وزير العدل الحالي، خالد شواني، الذي تعهّد بتوفير نزاهة وعدالة في التعامل مع السجناء وملفّاتهم، أخفق كثيراً في التصدّي لملفّ هؤلاء، ممّن جعلت منهم الحكومات العراقية المتعاقبة خطباً لمشانقها وعدالتها العوراء، لأنّ الأمر أكثر منه في ما يبدو.

يحدّثنا المؤلّف في «المُخبر السرّي» عن مشاهدات بطل الرواية وقائع كثيرة مؤلمة، يقول في أحد فصول الرواية: «المُشانق لا تُنصَب للسجناء فحسب، إنّها تُنصَب للعراق ككلّ، فكلما قمت بنقل أوراق الإعدام من بغداد إلى سجن الناصرية شعرتُ بذنب عظيم وكأنّي أنقل أوراق مايك والتز، الذي لم يتحوّل بعد قانوناً، يتّهم رئيس مجلس القضاء العراقي، فائق زيدان، ومجلسه القضائي، بالدفاع عن المليشيات الموالية لإيران، ومساعدة المليشيات الموالية لها، للحصول على موطئ قدم في البلاد، وهو المُقترح الذي دفع كلّ غيرهم، أنّ غالبية من تصدُر في حقّهم

> شهدت سجون العراق خلال الشهرين الماضيين أوسع حملة إعدامات نفّذتها الحكومة العراقية منذ أعوام، إعدامات طالت ابرياء، باتفاق الجميع، وقّع تنفيذها الرئيس العراقي، عبد اللطيف رشيد، بعد أن امتنع من سبقه، من فؤاد معصوم إلى برهم صالح، عن توقيع مثل هذه المراسيم لأنّهم يعرفون، قبل غيرهم، أنّ غالبية من تصدُر في حقّهم أحكام الإعدام أبرياء، وأنّ واقع السجون العراقية مُزرٍ وأنّ العدالة فيها أكذوبة

كاريكاتير — عماد حجاج

الليبرالية الغربية من الإغواء إلى القمع

محمدوح الشيخ

أصدرت المحكمة العُليا الأميركية، في يوليو/ تموز 2022، حكماً وُصِفَ بـ«التاريخي» أنهى 50 عاماً من «الحقّ القانوني في الإجهاض»، وهو حكم فتح الباب واسعاً أمام النقاش بشأن مستقبل الليبرالية الغربية، وهي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تستلهم النموذج الأميركي. ومع صعود اليمين المحافظ يزداد مستقبل الليبرالية قتامةً، فالمحافظون أكثر حماسة للتدخّل المتزامن، في جانبي الاطلنطي، لهَدْم الزعم الليبرالي الأساسي بأن الاجتماع الإنساني يمكن أن يكون بلا «شجرة محرّمة»، ولأنّ الليبرالية لم تزل من سمات الرؤية الغربية، ولم تزل تلخّص الفلسفة الكامنة وراء العديد من الوثائق الدولية، وفي مُقدّمتها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والإعلانات المكمّلة، فإنّ صفحة جديدة من تاريخ الغرب يبدو أنّها توشك أن تُطوى. وفي سابقة قانونية تُعزّز هذا التحوّل، رفضت المحكمة العُليا في الولايات المتّحدة، ذات الأغلبية المحافظة، طلباً بمنع السلطة التنفيذية من التدخّل في عمل شبكات التواصل الاجتماعي لإزالة المحتوى الإشكالي. رُفِضَت الدعوى القضائية من اثنين من المُدّعين العاقين بتنمين إلى الحزب الجمهوري، بدّعيان أنّ المسؤولين الحكوميين تمادوا في محاولاتهم جعل منصّات التواصل الاجتماعي تكافح المعلومات المُضلّلة، منتهكين بذلك التعديل الأول من الدستور الأميركي، الذي يرتبط بحرّية التعبير. والقرار يعني رفض تقييد سلطة البيت الأبيض والوكالات الحكومية في التدخّل لدى منصّات التواصل الاجتماعي لطلب حذف منشورات تراها «مُضلّلة»، وأعلن مسؤولون جمهوريون إدارة بايدن بـ«ممارسة الرقابة»، ومحاولة إسكات الأصوات المُعارضة. وكانت محكمة فيدرالية أصدرت حكماً لمصلحة المسؤولين الجمهوريين، في العام الماضي، حين منعت المسؤولين الجمهوريين من التواصل مع مواقع التواصل إلّا في مسائل تتعلّق بتنفيذ القانون أو الأمن القومي، والمفارقة، هنا، أنّ الحزب الديمقراطي «الليبرالي» انحاز إلى تقليص نطاق مفهوم «حرّية التعبير»، وفي الجانب الآخر من الأطلنطي، وبالتحديد في المانيا، دخل قانون الجنسية الألماني الجديد حيّز التطبيق متضمّناً اشتراط التأكّد من قبول المُتجنّس «حقّ إسرائيل في الوجود»، وبعدما دعمت الحكومة الألمانية مشروع قانون يتيح طرد الأجانب بمُجرّد تعليقهم على منشورات داعمة لفلسطين في الإنترنت. ومعارك «الصوابية السياسية» و«تجريم التشكيك في الهولوكوست» و«معاداة السامية»، هي ضمن قائمة لا تزال مفتوحة، تضمّ كثيراً مما يمكن وصفه بـ«الشجرة المحرّمة»، وتاريخياً، كان تعبير «ذهنية التحريم» تعبيراً تحقيرياً يستخدمه كثيرون من الليبراليين في الغرب والشرق على السواء لوصم الأديان والثقافات المُخالفة، التي لم تقبل المنطق الليبرالي أساساً للاجتماع الإنساني، ولم تقبله للديمقراطيات في أنحاء العالم كلّه.

وانتقال الدول الأكثر ارتباطاً، تاريخياً، بالليبرالية من الإغواء إلى القمع، مُنعطف سيكون له ما بعده، وصعود اليمين في الغرب، سواء كان مدفوعاً بالخوف من الآخر أو القلق على الهُويّة ينقل معارك الجنوب إلى الشمال، فطالما كانت صراعات الهُويّة إحدى مفردات القاموس السياسي في الدول الأقلّ تقدّماً، ومنذ انهيار الاتحاد السوفييتي، وقضية الهُويّة تُؤرّق العديد من الدول الغربية. وترافق هذا

الأردن والضفة الغربية... وجدل «الوطن البديل»

محمد أبو رمان

بالرغم من أنّ الحرب العسكرية المباشرة، وما تتضمّنه من إبادة، تجري في قطاع غزّة، وبالرغم من أنّ الرهان على انفجار الأوضاع في الضفة الغربية والوصول إلى المواجهة المباشرة لم يتحقّق، لكن ذلك لا يعني أنّ الأوضاع في الضفّة الغربية ليست على حافّة الهاوية أو أنّها هادئة وساكنة، بل من الواضح أنّ الطائرات الإسرائيلية تقصف في غزّة ورفح، وتقتل الفلسطينيين هناك وتشرّدهم وتجوّعهم، لكنّ أعينهم هي على الضفّة الغربية التي تمثّل استراتيجياً ورمزياً قيمة أكبر بكثير، ليس فقط لليمين الصهيوني والديني هناك، بل حتّى للاتجاه الغالب من القيادات العسكرية والأمنية والسياسية التي لا تملك تصوّراً استراتيجياً للمستقبل سوى تفريغ القدس والضفّة من السكّان، أو في الأقلّ استمرار التضييق عليهم وبناء المستوطنات، والمضي في خطّة الترانسفير في المدى الطويل. قبل أيام، كشفت تسريبات لوزير مالية الكيان المُتطرّف، بتسلئيل سموتريتش عن خطط إسرائيلية سرّية لجعل كلّ المستوطنات شرعية، ولضمّ الضفّة الغربية إلى إسرائيل، وهو سيناريو لا يَشكّ، إلّا من في عينيه رمد، في أنّه قادم ومتسارع على قدم وساق، وأخذ منحىً جديداً وخطيراً منذ أحداث 7 أكتوبر (2023)، ويمثّل اليوم المثال الأبرز على عدم إمكانية إقامة دولة فلسطينية على حدود العام 1967. هل خطر التهجير قائم ومحتمل من الضفّة الغربية باتّجاه الأردن أم لا؟ وماذا نفعل لحماية المصالح الوطنية الأردنية والأمن الوطني في مواجهة مثل هذا السيناريو إن حدث؟ وكيف نُعرّف السياسة الأردنية تجاه الملفّ الفلسطيني بناءً على هذه الأخطار والتهديدات؟ هل يكتفي الأردن بدعم السلطة الفلسطينية أم تكون لديه مقاربة تداخلية أكثر وأعمق؟ أم يفتح خطوطاً مع حركة حماس؟ وماذا عن تهريب الأسلحة عبر الحدود الأردنية نحو الضفّة الغربية؟ وماذا عن محور الممانعة والتصريحات الإيرانية المعادية للأردن؟ وكيف يمكن أن يتغافل الأردن عن مسألة الحدود الشمالية، وما تشكّله مليشيات إيران من خطر على الأمن الوطني الأردني شمالاً، من خلال شبكات تهريب المخدّرات أو خدمة النفوذ الإيراني؟ وكيف يعيد مطبخ القرار في عمّان صياغة التهديدات والتحدّيات على الحدود الشمالية والغربية من خلال معادلة واحدة متكاملة، تتضمّن مُحدّدات واضحة للأمن الاستراتيجي الأردني؟ أم يفصل بين المعادلتَين بما يتناسب مع حيثيات كلّ منهما؟

هذه هي الأسئلة الجوهرية التي تُطرح علناً وفي الدوائر المُغلقة في عمّان. وبالضرورة لسنا أمام اتّجاه واحد في الإجابة عنها، لا في ما يتعلّق بالنُّخَب السياسية عموماً، ولا حتّى في أروقة الدولة ونُخَبها السياسية أو المُقرّبين منهم، فهنالك اتّجاه محافظ تقليدي يضغط باتجاه عدم انخراط الأردن أكثر في أيّ مستوى من المستويات في الملفّ الفلسطيني، خاصّة ملفّ الضفّة الغربية، وإعادة تعريف مفهوم الوصاية الأردنية على القدس والمُقدّسات، بما لا يتجاوز الجانب الخدماتي الرعائي، حتّى لا يحمل الأردن فوق ما يحتمل، ويتجنّب الصدام المباشر مع المؤسّسات العسكرية والأمنية الإسرائيلية، وهنالك اتجاه يدفع نحو الانتقال إلى دعم حركة حماس، والتخلّي عن فكرة دعم السلطة الفلسطينية الهزيلة والضعيفة، أو في الحدّ الأدنى، «تنويع الخيارات الاستراتيجية الأردنية» في ما يتعلّق بالضفّة الغربية، وهنالك اتّجاه ثالث يقف بين الاتجاهين السابقين، ويرى ضرورة إعادة صوغ الأسئلة وطرح النقاشات بصورة عقلانية واقعية، وليس بناءً على أحكام وفرضيات مسبقة غير مُختبَرة في ما يتعلّق بالمصالح الأردنية الاستراتيجية في الملفّ الفلسطيني عموماً. بالضرورة، من الخطأ استعجال حسم مثل هذا النقاش أو الإجابة عنه بفرضيات جاهزة، فالمسألة في حاجة إلى حوارات مُغلقة مُعمّقة في دوائر القرار في عمّان، وبين النُّخَب السياسية، والوصول إلى تصوّر استراتيجي عميق بشأن الاحتمالات المُستقبلية والخيارات الأردنية، وصولاً إلى خطّة عمل أردنية قادرة على فكّ شيفرة البيئة الإقليمية المُعقّدة التي يعيش فيها الأردن، واجتراح سياسات وبرنامج عمل يعكس القيم الوطنية الأردنية (التي يُشكّل البعد القومي - الإسلامي جزءاً أساسياً فيها)، وحماية المصالح الوطنية الأردنية واعتبارات الأمن الوطني، وإدراك، قبل هذا وبعده، أهمّية قراءة (وتحليل) المُتغيّرات الدولية والإقليمية المُختلفة، وانعكاساتها في ملفّ العلاقة الأردنية - الفلسطينية.

> ابتعاد الأردن أو تحجيم دوره في ما يتعلّق بالقضية الفلسطينية والدفاع عن المصالح الوطنية الفلسطينية أمر مرفوض أيضاً، وغير واقعي
>
> الرهان على التسوية السلمية وإقامة الدولة الفلسطينية لم يعد قائماً، وفي الحقيقة لم يكن قائماً في أيّ وقت مضى

تأسيساً على هذه المُقدّمة، من الضرورة الوقوف عند ثوابت الموقف الأردني والمصالح الوطنية الاستراتيجية الأردنية في ما يتعلّق بالملفّ الفلسطيني أولاً، وبالوضع في الضفّة الغربية والقدس ثانياً. الاعتبار الأول المفترض أن يُحسم قبل مناقشة أيّ موضوع آخر يتمثّل في أنّ سيناريو عودة الحكم الهاشمي إلى الضفّة الغربية وإحياء هذه العلاقة، التي انتهت عملياً بمؤتمر الرباط في 1974، ورسمياً بقرار فكّ الارتباط في 1988، أمر غير وارد، ولا يخدم المصالح الوطنية الأردنية والمصالح الوطنية الفلسطينية. ومن المعروف أنّ الالتباس في موضوع «وحدة الضفّتَين» قد جرّ على الطرفَين مشكلات عديدة كبيرة، ووتّر العلاقة فترة طويلة بين الأردن ومنظّمة التحرير الفلسطينية، ولم تكن هنالك قوى سياسية فلسطينية نافذة موافقة على قرار الوحدة في 1950، بل اعتبرته جزءاً من المؤامرة على الهوية الوطنية الفلسطينية. ومن ثم، أيّ حديث أميركي وإسرائيلي، أو حتّى عربي، عن عودة الأردن بأيّ شكل إلى الضفّة الغربية هو سيناريو مرفوض بوضوح من نظام الحكم، خاصّة الملك، أو حتّى من الرأي العام الأردني، الذي يرى في هذا إتماماً لمخطّط وعد بلفور بتفريغ فلسطين من الفلسطينيين، وإلحاقهم بشرق الأردن، وصولاً إلى «الوطن البديل»، بل «النظام البديل»، فهذا هاجسٌ حقيقي واضح وبيّن لا يمكن تجاوزه أو تخطّيه.

وللتذكير فقط، رفض الملك الحسين، كما يُؤكّد مارتن أنديك، في كتابه «سيّد اللعبة: هنري كيسنجر وفنّ الدبلوماسية في الشرق الأوسط» (ترجمة ياسر محمد صديق، دار نهضة مصر، القاهرة، 2023)، في 1974 الخطّة التي عرضها الإسرائيليون بحكم أردني على التجمّعات السكّانية، وليس على الأرض، وهو الأمر الذي وافق عليه الرئيس الراحل ياسر عرفات، فمثل هذا السيناريو مرفوضٌ تاريخياً أردنياً. وحتّى وقت قريب، قال سياسيون أميركيون إنّ الرئيس الأميركي السابق (وربّما اللاحق) دونالد ترامب مارس ضغوطاً على الملك عبد الله الثاني من أجل القبول بدور أردني في الضفّة الغربية، وقد رفضه الملك، بل أكثر من ذلك، يقول أحد المقرّبين من الملك إنّه «إذا كان الملك الحسين، لأسباب تاريخية، كان يرى إقامة الدولة الفلسطينية خطراً على الأردن، فإنّ الملك عبد الله الثاني يرى العكس تماماً».

الاعتبار الثاني، أنّه رغم ما ورد سابقاً، فإنّ ابتعاد الأردن أو تحجيم دوره في ما يتعلّق بالقضية الفلسطينية والدفاع عن المصالح الوطنية الفلسطينية أمر مرفوض أيضاً، وغير واقعي، ولا منطقي، ويضرّ بالمصالح الوطنية الأردنية لكمّ كبير من الاعتبارات والأسباب، في مُقدّمتها أنّ هنالك علاقة جدلية تاريخية ترابطية بين الضفّة الغربية والقدس والأردن، وأنّ مُخرجات ما يحدث في فلسطين ستنعكس تماماً على الأردن (كما حدث في اللجوء الفلسطيني في 1948 و1967)، ولأنّ هنالك اعتبارات ديمغرافية داخلية مترابطة بالملفّ الفلسطيني. وفوق هذا وذاك، تمثّل القضية الفلسطينية ورقة استراتيجية مُهمّة في المنطقة، وعلى الأردن أن يتعامل مع ذلك، إذا أراد أن يضع هذه الورقة في مصلحته أو أن تكون مصدر تهديد وتخويف له فقط. أمّا نظرية التقوقع والابتعاد فهي غير مُجدية في الحدّ الأدنى، فضلاً عن أنّها تؤدّي إلى الإضرار الشديد بالأمن الوطني الأردني والمصالح الاستراتيجية الأردنية. من الضروري أن يُعاد تعريف المجال الحيوي للأمن والمصالح الاستراتيجية الأردنية لتكون الضفّة الغربية جزءاً من هذه الاعتبارات، وألّا نتخيّل أنّ هنالك إمكانية لانفصال كامل أردني عما يحدث في الضفّة، فهنالك ما تزال ملفّات القدس واللاجئين والحدود والمياه، تشبّك المصالح الأردنية بالفلسطينية بقوّة.

يتمثل الاعتبار الثالث في أنّ القلق تجاه خطر «الوطن البديل» أو «الترانسفير» لا يقتصر على مُخرجات الحرب الحالية، أو في المدى القصير، ومن ثم، يصبح النقاش خارج السياقين، التاريخي والموضوعي، الصحيحين له، فمن الواضح أنّ «الخيار الأردني» لحلّ مشكلة الديمغرافيا الفلسطينية، وما ينتج عنه من آثار كبيرة في الحالة الأردنية، هو الخيار الاستراتيجي الإسرائيلي، عاجلاً أم آجلاً. ومن ثم، يصبح من العبث والملهاة مناقشة فيما إذا كان سيقبل الفلسطينيون في الضفّة الغربية بالترحيل أم سيصمدون، ما دام الحديث عن المدى القصير، بينما يشدّ الكيان الإسرائيلي الحبل حول عنقَي الضفّة والقدس بصورة متتالية، ويخنق فرص الحياة الممكنة والطبيعية، ويستثمر أيّ أزمة أو مشكلة لتعزيز هذا الحصار، وصولاً إلى اللحظة المناسبة، ويكفي أن نرصد السياسات الإسرائيلية في عملية تهويد القدس أو الاستمرار في العملية الاستيطانية، وغيرها من سياسات متكاملة مدروسة استراتيجية، تسير جميعها نحو هدفٍ واحد. من الضروري استراتيجياً، أن يكون لدى الأردن والفلسطينيين تصوّرات واضحة ومعمّقة حول الخطط والسيناريوهات الإسرائيلية في ما يتعلّق بمستقبلَي الضفّة والقدس، والعمل لبناء مقاربة مضادّة للمقاربة الصهيونية بما يحمي الوجود العربي الفلسطيني في القدس والضفّة الغربية، ليس من زاوية أمنية أو عسكرية فقط، بل الأكثر أهمّية سياسياً واقتصادياً وثقافياً، لأنّ هذه العوامل مشتركة هي مقوّمات الصمود أو الانهيار. في لقاءات مُغلقة، عقدها معهد السياسة والمجتمع مع نُخَب قيادية فلسطينية في الضفة الغربية والقدس، كان من الواضح أنّ هنالك تحدّيات ومصادر تهديد كبيرة وخطيرة مُستجدّة تندرج ضمن مخطّط إسرائيلي طويل الأمد، لعملية التهويد والسيطرة على الأرض وطرد السكّان، فهنالك التحوّل في السلوك الاستيطاني نحو العدائية والهجوم وتهديد الأمن اليومي، وهنالك الأزمة الاقتصادية الكبيرة، التي يعيشها جميع سكّان الضفّة، وهنالك سياسات تهويد القدس المُستمرّة، وغيرها من تحدّيات، تتطلب تصوّرات واقعية وعملية لمواجهتها. الاعتبار الرابع، أنّ الرهان على التسوية السلمية وإقامة الدولة الفلسطينية لم يعد قائماً، وفي الحقيقة لم يكن قائماً في أيّ وقت مضى. ولو عدنا إلى كتاب «سيد اللعبة» لأحد أبرز الدبلوماسيين الأميركيين، مارتن أنديك، لوجدنا بوضوح أنّ هنالك قناعة لدى المسؤولين الأميركيين مُبكّرة، منذ احتلال إسرائيلي لأراضي الضفّة والقدس، أنّ إسرائيل لن تنسحب من الضفّة، وأنّها فقط تريد التخلّص من التجمّعات الفلسطينية السكّانية، ويروي المستشار السابق للملك الحسين، ووزير الإعلام الأردني الأسبق، عدنان أبو عودة، أنّه عندما التقى وزير الخارجية الأميركي، جيمس بيكر، في المرحلة الأولى من عملية السلام في مدريد 1991، سأله إن كانت الولايات المتحدة ستقبل بالدولة الفلسطينية، فكان جواب بيكر: «أكثر من حكم ذاتي وأقلّ من دولة»، وهذا العرض لم يعد قائماً، مع تغيّر موازين القوى المُرعب، الذي حدث في النظام العربي وقواعد الدعم الإقليمية للفلسطينيين، وآخر ما تحصّل عليه الفلسطينيون، وأفضل ما يمكن أن يُقدّم لهم، كان من خلال ما عرضه في 2014 وزير الخارجية الأميركي جون كيري، ولاحقاً ترامب، فيما يُعرف بصفقة السلام، وكلّها لا تصل إلى تلبية الحدّ الأدنى من الحقوق الفلسطينية.

ما العمل؟ وكيف نواجه التحدّيات؟... وفقاً للاعتبارات السابقة، هذا هو السؤال المفروض أن يطرح أردنياً وفلسطينياً، قبل القفز إلى الأحكام والمواقف المتصلّبة هنا أو هناك.

(كاتب ووزير أردني سابق)

غزّة... التنافر بين الحقّ وتمثيله

راتب شعبو

شهد العالم الغربي حركة تضامن واسعة مع الفلسطينيين، في الوسط الجامعي بصورة خاصة، في غضون الحرب المسعورة التي يشنها الجيش الإسرائيلي على غزة منذ الثامن من أكتوبر/ تشرين الأول 2023. ولم يكن مفاجئاً أن تحضر في أنشطة التضامن هذه رموزٌ لحركات إسلامية ذات صلة بهذا الصراع، مثل حركة حماس وحزب الله، رغم التنافر بين منطلقات الاحتجاجات التضامنية تلك ومنطلقات الحركات الإسلامية في العموم. لا غرابة في ذلك، لأن التضامن مع الفلسطينيين الذين يتعرّضون للإبادة في غزّة سوف يبدو تضامناً مع «حماس»، ليس فقط بوصفها «الحكومة» أو السلطة الفعلية في القطاع منذ 2007، بل وبوصفها القوة التي تعلن وتتولى مهمة المقاومة و«تحرير فلسطين». من الصعب فكّ هذا الارتباط بين التضامن مع غزّة والتضامن مع «حماس»، ولا سيما أن إسرائيل في ردّها الانتقامي، وحتى في تصريحات مسؤوليها، تماهي بين حركة حماس وأهالي غزّة، المماهاة التي يُراد منها إطلاق يد إسرائيل في تنفيذ مهمّة غير مقبولة دولياً (القضاء على الوجود الفلسطيني في غزّة) في تضاعيف مهمة مقبولة بل مدعومة دولياً (القضاء على «حماس»).

هذا المشهد الذي يعرضه علينا الواقع الفلسطيني اليوم سبق أن عرضه الواقع السوري حين تولت قوى إسلامية تمثيل ثورة الشعب السوري، مستفيدة من المزيج الخصب بين فاعلية العصبية الدينية والدعم المالي والسياسي الخارجي. في الحالتين، كان «البطل» دخيلاً على الرواية ومُفسداً لفصولها. وفي الحالتين، كان التنافر بين الحقّ وتمثيله باباً للحيرة وعقبة في سبيل المناصرة، أكانت داخلية أم خارجية.

التنافر بين الحقّ وتمثيله جعل للغرب المنحاز إلى إسرائيل مخرجاً، فقد أنتج هذا التنافر إشكالية تقوم عُقدتها على تراكب زوجين من العناصر: الأول هجوم السابع من أكتوبر الدموي والرد الإسرائيلي المسعور، والثاني طبيعة الحق الفلسطيني الذي لا يُمكن إنكاره، وطبيعة الطرف الفلسطيني الذي يتولّاه والذي لا يمكن قبوله.

هكذا تحرّكت سياسة الانحياز الغربي لصالح إسرائيل (محاججات الإعلام والسياسيين والمحللين) على مسارين: الأول تبرير العدوانية الإسرائيلية غير المسبوقة بالإحالة الدائمة إلى دموية هجوم 7 أكتوبر، حتى وصل الأمر إلى حد اعتبار عملية طوفان الأقصى حدثاً مؤسّساً. والثاني تحييد الحقّ الفلسطيني بالإحالة الدائمة إلى الطبيعة «الإرهابية» لحركة حماس. الحد الأقصى من الموضوعية لدى داعمي سياسة الحرب الإسرائيلية لم يكن يتجاوز الصيغة التالية «لا اعتراض على الحقّ الفلسطيني في الأرض والدولة، ولكن من حقّ إسرائيل الدفاع عن نفسها ضد (إرهاب حماس)». من الطبيعي أن الاستدراك المقابل مرفوض، أي ليس من المقبول القول إن عملية طوفان الأقصى مُدانة، ولكنها نتاج سياق استعماري وتمييزي عنيف. الاستدراك هنا يقع تحت طائلة الاتهام بدعم «حماس» ومعاداة السامية.

بات كل اقتراب من الحقّ الفلسطيني محفوفاً بخطر الأقتراب من «حماس». حاول الإعلام الغربي الصريح الانحياز لإسرائيل، حاول أن يجعل من مرفوضية «حماس» مدفناً ليس فقط للحقّ الفلسطيني بوصفه حقاً وطنياً وسياسياً لشعب، بل حتى لحقوق الإنسان الفلسطيني، وفي مقدّمتها الحقّ في الحياة. ظهر ذلك على صورة سؤال متكرّر لكل من ساءل الموقف الغربي المنحاز وحاول تناوله بالنقد، «هل تدين حماس»؟ من الواضح أن الغاية من الإصرار على هذا السؤال كانت تحييد الحق الفلسطيني عبر «إدانة» من يزعم تمثيل هذا الحقّ، ويقوم بعمليات «إرهابية» باسم هذا الحقّ. هكذا يعرض الواقع الفلسطيني علينا هذه المفارقة المتمثّلة في أن الذات السياسية التي تتولى العمل من أجل حقٍّ ما قد تكون أحد أسباب ضياع هذا الحق. يكون ذلك حين تكون هذه الجهة ذات منظور سيطري (من السيطرة) لا يشكّل الحقّ المعني سوى حلقة فيه أو رافعة في استراتيجيته الشمولية. لا تنبثق مثل هذه الذات السياسية من صلب الحق الذي تمثله بل من خارجه إلى حد كبير. والحقّ إن هذا ينطبق بصورة عامة على جميع القوى الإسلامية التي تتولى مهامّ «وطنية»، ويكاد يكون المآل الذي تنتهي إليه هذه القوى، رغم كل ما تقدّمه من تضحيات وإنجازات، واحداً في الدمار والإفقار الاقتصادي والسياسي.

> يعرض الواقع الفلسطيني علينا مفارقة أن الذات السياسية التي تتولى العمل من أجل حقّ ما قد تكون أحد أسبّاب ضياع هذا الحقّ
>
> حاول الإعلام الغربي أن يجعل من مرفوضية «حماس» مدفناً ليس فقط للحقّ الفلسطيني بوصفه حقّاً وطنياً وسياسياً لشعب، بل حتى لحقوق الإنسان الفلسطيني

هكذا ترتسم في الوعي الراهن لوحة لصراع بين حقّين، حقّ فلسطين في أرض ودولة، وهو ما لم يستطع الغرب إنكاره. وحقّ إسرائيل في الوجود والدفاع عن النفس، وهو ما يتغذّى في الوعي الغربي على صورة أن إسرائيل الحضارية مُحاطة بأعداء حقودين ومستبدّين وهمجيين، ولا يريدون سوى تدميرها وإبادة شعبها. غير أن الحق الفلسطيني تتولاه قوة لا تمثله في حقيقة الأمر (حماس)، وتستعدي العالم انطلاقاً من تصوّر غير عقلاني تعتقده تكليفاً إلهيا يخوّلها أن تفعل ما تشاء، ولو كان فيه هلاك واسع. والثاني تتولّاه دولة تلتزم معايير ديمقراطية وتحوز رضا غالبية الدول. يضاف إلى هذا فارق مهم أن علاقة حركة حماس مع محكوميها هي علاقة من السيطرة وسلب الإرادة السياسية، أي علاقة غير تمثيلية، قياساً على علاقة الحكومة الإسرائيلية مع محكوميها.

بالرغم من الاقتران الحاصل اليوم بين حركة حماس ومقاومة اسرائيل، يبقى من السهل ملاحظة أنه لا شيء يربط «حماس»، في منطلقها وفي سلوكها وسياساتها، مع التطلّع التحرّري الذي يثير هذا التضامن العالمي مع فلسطين، فهي حركة إسلامية تقوم على مبدأ «السيطرة الهوياتية»، المبدأ المضادّ في العمق للتحرّر، حين نفهم هذا أنه نفي لعلاقة السيطرة والخضوع بين الأطراف والجماعات، ونفي لمبدأ التراتبية في الهويات، دينيةً كانت أو قومية أو سواها. ليس تحرّرياً الفكر السياسي الذي يهدف إلى السيطرة على الغير، حتى حين يكون هذا الغير مسيطراً. النضال من أجل التحرّر من السيطرة، وليس العمل على فرض سيطرة معاكسة، هو شرط المسعى التحرّري.

في النهاية، يبدو لنا أن التنافر بين الحقّ الفلسطيني وتمثيله يقود إلى هدر طاقة التضامن العالمي، بفعل غياب الجهة القادرة على استثمار هذه الطاقة سياسياً، تماماً كما تذهب طاقة الريح حين لا تتوفّر وسائل لتسخيرها واستثمارها.

(كاتب سوري في فرنسا)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads